تحدث في ندوة "يوم الدستور وأهميته" بالجامعة الأميركية

النصف: تنقيح الدستور يحتاج إلى توافق وليس غالبية

النائب راكان النصف متحدثا

راكان النصف وخالد الفضالة وفهيد الهيلم خلال الندوة (متين غوزال)

ثامر السليم

شدد النائب راكان النصف على «ضرورة توضيح مفهوم الدساتير، والغاية من إقرارها»، مؤكدا أن «الدستور هو عقد بين الحاكم والمحكوم، والحرية هي الأساس فيه»، جاء ذلك خلال الندوة التي اقامتها الجامعة الأميركية بعنوان «يوم الدستور وأهميته» بمشاركة عضو الحركة السلفية فهيد الهيلم والناشط السياسي خالد الفضالة.

وقال النصف ان «تنقيح الدستور يحتاج إلى توافق وليس غالبية، بعكس القوانين التي يحتاج تعديلها إلى وجود غالبية»، لافتا إلى أن «الدستور الحالي يحتاج إلى تطوير، لكن باتجاه مزيد من الحريات بشرط وجود توافق وطني على التعديلات» مؤكدا ان الاختلاف حول الآلية في تعديل الدستور، موضحا أنه «مع تعديل الدستور من خلال الأطر الدستورية المتعارف عليها، أما إذا كانت من خارج البرلمان ومن غير آلية واضحة فسيدخل البلد في صراع حقيقي بين أفراد المجتمع».

الفضالة: الدستور وثيقة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم

من جانبه، أوضح الناشط السياسي خالد الفضالة أن «الدستور وثيقة تنظم العلاقة بين الأفراد، وإيجاد سلطة تنظم هذه العلاقة»، وأضاف الفضالة أنه «طالما كانت هذه العلاقة بالطريق السليم فلا توجد أي مشاكل، ولكن متى ما انحرف أي طرف من أطراف العقد، فيجب على الطرف الذي تم الإخلال بحرياته، الوقوف وتصحيح المسار اما بتعديل جزء أو بعض هذه المواد لإرجاع الأمور إلى نصابها، لتكون العلاقة متساوية تضمن الحقوق والواجبات بين الأفراد والسلطة». وحول المواد التي تحتاج إلى تعديل، قال الفضالة ان «البابين الثاني والثالث من الدستور، خط أحمر، لافتا إلى أن ما جاء فيهما من تعزيز لمقومات المجتمع، وترسيخ للحقوق والواجبات، الركيزة التي يقوم عليها أي مجتمع».

من جانبه، استغرب عضو الحركة السلفية فهيد الهيلم الجمود الذي صاحب الدستور طيلة العقود الماضية، مؤكدا أن «المشرع الكويتي حينما وضع الدستور فرض عليه قيدا زمنيا ليعدل». وعن رأيه في أسلمة القوانين قال الهيلم ان «الشريعة لم تكن يوما ضد الإنسان، وأنها جاءت منارة تدفع به للأمام»، لافتا إلى أنه «مع وضع دستور جديد يكون بالتوافق، يعطي الحق الأكبر للشعب ويقلص صلاحيات النظام الحاكم، مشددا على أن الدستور الجديد بحاجة إلى عقول متخصصة لصياغته بعيدا عن البرلمان».

خلال ندوة نظمتها جمعية الهندسة والبترول

السعدون: دولة الرفاه باقية والحراك ليس حكراً على أحد

ثامر السليم

قال رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون إنه لا يمكن أن نستذكر الدستور دون أن نتحدث عن الذي أصدره وهو الشيخ عبدالله السالم.

وذكر السعدون خلال الندوة التي نظمتها جمعية الهندسة والبترول أمس تحت عنوان «كويت اليوم في ذكرى الدستور» بمشاركة أحمد السعدون ود.عبيد الوسمي، انه «كان يمكن أن يعمل الشيخ عبدالله السالم كرؤساء بعض الدول، ولكن لأنه يؤمن بالمشاركة الشعبية أصدر الدستور من خلال المجلس التأسيسي».

وبين السعدون أن الكلام الذي قاله رئيس الوزراء حول دولة الرفاه لا نعلم ان كان يدركه أم لا، والمسودة الرسمية للخطة السنوية تعترف فيها الحكومة بفشلها مؤكدا أن دولة الرفاه باقية.

وأوضح السعدون أن مديرة صندوق النقد الدولي قالت إن الكويت في السنوات الأخيرة بنت سندا اقتصاديا كبيرا وهذا غير صحيح وغير دقيق وكأن من حديثها هذا تريد أن تلمع للحكومة الحالية لأن الكويت أول دولة بالمنطقة اتجهت للصناديق السيادية حتى إنها لم تحتج لأي مساعدات مالية خلال الغزو العراقي مضيفا: أما الكلام الدقيق الذي قالته مديرة صندوق النقد الدولي هو أن للكويت خطة تنموية طموح وان الخطة يجب أن تنتقل للقطاع الخاص الحقيقي.

وأفاد السعدون بأن الدول الآسيوية التي استمعت لنصائح صندوق النقد الدولي خرج شبابها يرتدون قمصانا مكتوبا عليها بأنهم طردوا من وظائفهم وهذا يذكرنا بأزمة المسرحين بالكويت.

أحمد السعدون متحدثا

الوسمي: الدستور وثيقة للحقوق والواجبات

وأشار السعدون إلى أن رئيس الوزراء قال إن أغلب القيادات عينوا عن طريق الواسطة وفي الحقيقة نريد أن نعرف هل رئيس الوزراء يعي ويدرك هذا الكلام أم لا، ووفقا لوصف رئيس الوزراء يطلق علينا الدولة العميقة وهي التي تدار بأطراف من خارج الحكومة.

وفي رده على سؤال عن الحراك، قال السعدون «الحراك موجود وهو ليس حكرا على أحد، وقلتها في السابق نحن بيننا سماسرة ومندسون ومزروعون حتى بيننا دجالون، والحراك موجود لم ينته وما يؤكد وجوده هو إقامة مثل هذه الندوات والخلاف داخل أي تجمع أمر ليس غريبا» موضحا أن «أي صراع بين الحق والباطل لا يمكن أن ينتصر فيه الباطل خاصة إذا كان الحق مع الشعب».

وقال أستاذ القانون د.عبيد الوسمي «هي ذكرى دستور كان موجودا، والدستور هو وثيقة للحقوق والحريات ويوضح شكل الدولة واتخاذ القرار والمحاسبة على اتخاذ القرار».

وأوضح الوسمي «سألت رئيس الوزراء عن مقدرة الحكومة على استيعاب مدخلات سوق العمل وما هي المشاريع التي ستستوعب هذه الأعداد الكبيرة فقال لي إن الكويت فيها خير ونعمة ولهذا السبب نعيش في قلق وهذا القلق ليس مبالغا منا لاسيما أن عملية وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب مستمرة منذ 51 عاما ».

وقال الوسمي إن عملية الانهيار لا تسأل عنها السلطة التنفيذية فقط بل حتى نحن بالتضامن لأنه لم يكن لنا موقف يتعلق بحياتنا وسكتنا في الوقت الذي يجب فيه أن نتحدث مطالبا الوسمي الطلاب والطالبات بالتنبؤ بما يحدث بالمجتمع والدولة لا تصلح إلا بطليعة المجتمع وهم المهندسون ووعي المجتمع الذي يعد الضمانة الأولى والأساسية لبناء مجتمع متقدم وراق.

وذكر الوسمي لا يوجد شيء اسمه ابطال مجلس لكنه فرض علينا وتعاملنا معه للحفاظ على السلم الاجتماعي، مشيرا إلى انه يجب أن يكون هناك حوار وطني بين كل أطراف المعادلة السياسية غير متخذي القرار والاتفاق على كيفية مواجهة هذا العبث على أن تكون المطالب الموجودة وطنية لا تمثل تيارا ولا كتلة.

خلال ندوة المجلة العربية للعلوم الإنسانية بعنوان "الإنسان في الفكر الإسلامي والعالمي"

السند: مجلس النشر العلمي يهدف لتحقيق التكامل الدراسي

عبدالله الراكان

أكد نائب مدير جامعة الكويت لشؤون الأبحاث العلمية ورئيس مجلس النشر العلمي د.حسن السند انه يحق لمجلس النشر العلمي الشعور بكثير من الثقة تجاه سعيه بأداء رسالته في جهده الموازي لتحقيق التكامل مع العملية التدريسية، مشيرا إلى أن مجال عمل مجلس النشر العلمي وقطاع الأبحاث عموما يتجاوز مناهج الدراسة وقاعات الدرس، ولهذا يتجلى عمله في رعاية الدوريات العلمية والحوليات والإصدارات الخاصة، بكل ما تتطلب متابعة هذه الفعاليات من تخطيط وتنسيق وتنشيط، كما يدخل في دائرة عملها كل ما يتصل بالبحوث التي يقترحها وينفذها أعضاء هيئة التدريس. وأضاف السند خلال الندوة التي نظمتها المجلة العربية للعلوم الانسانية بمجلس النشر العلمي بعنوان «الانسان في الفكر الإسلامي والعالمي»، والتي تستضيفها كلية الآداب بجامعة الكويت بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال الفترة من 11 إلى 13 نوفمبر الجاري، إن إقامة الندوات العلمية تدخل في إطار نشاط مجلس النشر العلمي ومن هنا تأتي سعادتي، بأن عنصرا مهما من عناصر واجبات المجلس يؤتي ثمارا طيبة بهذه الندوة التي يستحق العاملون عليها المزيد من التحية والتقدير.

د.حسن السند

من جانبها، قالت رئيسة تحرير المجلة العربية للعلوم الانسانية د.سعاد العبدالرحمن في هذا اليوم الأغر ونحن نطرح قضية الانسان في الفكر تستدعي الذاكرة هذا اليوم الذي يوافق إعلان الدستور الكويتي، وقد حفظ لإنسانها حقه وأقام أركان الدولة على أسس عصرية مكينة، فتحية للمغفور له الشيخ عبدالله السالم راعي الدستور وراعي الكويت في نهضتها الحديثة.

نظمت حلقة نقاشية بعنوان "الدستور الكويتي بين النظرية والتطبيق"

كلية القانون احتفلت بالذكرى السنوية للدستور

آلاء خليفة

نظمت إدارة كلية القانون الكويتية العالمية بالتعاون مع رابطة طلبة كلية القانون الكويتية احتفالية خاصة يوم امس بمناسبة الذكرى السنوية لصدور الدستور الكويتي، وقد تم تنظيم حلقة نقاشية بعنوان «الدستور الكويتي بين النظرية والتطبيق» أدارها أستاذ القانون الدستوري بالكلية د.هشام الصالح وتحدث فيها طلبة وطالبات بالكلية وهم الطالب عمر عبدالجادر والطالب يوسف السنافي والطالبة فرح الشمري، بحضور رئيس مجلس أمناء الكلية د.بدر الخليفة وعدد من أساتذة وطلبة الكلية.

ومن ثم نظمت رابطة طلبة الكلية رحلة الدستور التي كانت عبارة عن رحلة بانورامية تحكي الحياة الدستورية في الكويت منذ عام 1937 وحتى عام 2009 بالتعاون مع مجموعة صوت الكويت بالإضافة الى ان الكلية تنظم مسابقة افضل مقال صحافي عن الدستور الكويتي وآخر يوم لتسليم المقال هو الاحد 24 الجاري وقد رصدت الكلية جوائز قيمة للطلبة الفائزين. وفيما يخص الحلقة النقاشية الطلابي، تحدث الطالب عمر عبدالجادر عن تشكيل الحكومة في الدستور بين النظرية والتطبيق، موضحا: اننا نحتفل بالدستور اليوم ومازلنا نعيش فجوات بين نص دستور 62 والواقع الحالي.

ولفت عبدالجادر الى ان المادة الاولى من دستور 1938 تنص على ان الأمة مصدر السلطة ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين، أما المادة الخامسة فتنص على ان رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

وتابع قائلا : والمادة 56 من دستور 1962 نصت على ان الأمير يعين رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية كما يعين الوزراء ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الامة ومن غيرهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد أعضاء مجلس الامة، واستثنت المادة 56 بأن يكون الوزراء من خارج أعضاء مجلس الامة فنصت على «ومن غيرهم» ويعرف القانونيون ان الاستثناء لا توسع فيه ولا يقاس عليه.

الطلاب المتحدثون خلال الندوة (سعود سالم)

رابطة طلبة الكلية نظمت رحلة بانورامية تحكي الحياة الدستورية في الكويت منذ عام 1937 وحتى عام 2009

وزاد: ان مجلس الامة أعضاؤه منتخبين بانتخابات عامة مباشرة كما نصت المادة 80 من الدستور موضحا ان د.عثمان عبدالملك، رحمه الله، ذكر انه يجب الا نتوسع في تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الامة، مشيرا الى ان هناك فجوة بين النص والتطبيق ورأي فقهاء القانون.

أما الطالبة فرح الشمري فتحدثت عن مدى الحاجة الى تطبيق قواعد العدالة والمساواة من خلال تشريع القوانين، وأوضحت ان العدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، أما المساواة فهي الإنصاف بين الطرفين، موضحة ان المساواة لا تعنى العدل.

ولفتت الشمري ان المادة السابعة من الدستور الكويتي تنص على ان العدل والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، كما أشارت الى المادة الثامنة من الدستور التي تنص على ان الدولة تصون دعامات المجتمع وتكفل الامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وتحدث الطالب يوسف السنافي عن مدى الحاجة الى تعديل الدستور فبدأ حديثه قائلا: أمنيتي في يوم الدستور هي الحرية لجميع معتقلي الرأي أيا كانت التهم المنسوبة اليهم، معلنا تضامنه مع الرفيق اللبناني جورج عبدالله المحجوز في فرنسا منذ 30 عاما فقط لرفعه راية العداء للكيان الصهيوني والقوة الانبيريالية التي عبثت بأمن لبنان منذ عام 1982 وحتى عام 1993، ولفت السنافي الى انه منذ فترة الخمسينيات وحتى الثمانينيات كان هناك تخوف من المد القومي ومن بداية الثمانينيات كان هناك الخطر الايراني وبعد فترة الغزو العراقي الغاشم على الكويت.

وأكد السنافي انه إذا اردنا طرح قضية تعديل الدستور فلابد ان يكون بهدف بناء الدولة الكويتية الحديثة الثانية القائمة على النظام الديموقراطي الكامل، مؤكدا ان هناك أمرا ضروريا وجوهريا وهو وجود أسبقية التشريعات على تعديل الدستور وتوفير ضمانات تشريعية ننطلق منها كأساس لتعديل الدستور وبناء نظام ديموقراطي كامل.

تمت معالجة مشكلة قبولهم مع إدارة الوافدين في "التعليم العالي" المصرية

الشايع: أسماء 54 طالباً وطالبة تم قبولهم في الجامعات المصرية

ثامر السليم

أعلن الملحق الثقافي بجمهورية مصر د.شايع الشايع عن قبول 54 طالبا وطالبة لدراسة البكالوريوس في الجامعات المصرية بعد معالجة مشكلة قبولهم مع إدارة الوافدين في التعليم العالي المصري.

وبين الشايع أن هناك دفعة أخيرة مكونة من 102 طالب ستتم معالجة مشكلة قبولهم وسيتم إعلان أسمائهم خلال الأيام القادمة، وشدد على ضرورة حضور جميع الطلبة المقبولين لمصر لتسليم شهاداتهم للجامعة ولفتح ملف لهم في ادارة الوافدين، كما حذر الطلبة المستجدين الذين سيؤخرون تسليم شهاداتهم أو دفع الرسوم من امكانية رفض جامعاتهم لحضورهم المحاضرات او تقديم اختبارات نهاية الفصل.

وأكد الشايع على ضرورة الاستعجال في الحضور لأن فتح الملف ودفع الرسوم قد تستغرق من اسبوعين إلى شهر.

وفيما يلي أسماء الطلبة المقبولين:

- احمد حمد مشعان حمود المشعان - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- احمد خليل ماضي صفوك المطيري - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- احمد دوشان تراك الشمري - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- احمد محمد سعد محمد ناصر الحريص العازمي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- آلاء عمر عبدالله السيد - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- انوار درويش حجي ابراهيم عبدالله الحمادي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- انوار فلاح سعود الحربي - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- انوار محمود جاسم محمد علي بودستور - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- انور سلطان عبدالله المطيري - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- بدر ذاعر قطيم الحربي - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- بدر عماش عايض الرشيدي - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- بدر عوض شجاع المطيري - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- بدر ناصر سليمان النويصر - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- براك موسى براك حماد هادي العجمي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- بندر سعد حمود العازمي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- تراك دوشان تراك الشمري - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- ثاني سعد ثاني صلفيح فريج العنزي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- جابر علي مريع القحطاني - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- جاسم محمد العنزي - كلية التجارة ببورسعيد - جامعة بورسعيد
- جاسم محمد حسين عبدالله عبدالمحسن المحيسن - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- جراح علي مطلق جهيري الرشيدي - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- جلال صطام جلال السهلي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- جمانة علي حميد علي حسين بوصفر - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- حامد سعدون صعفق سعد العازمي - كلية الحقوق - جامعة حلوان
- حامد عبدالسيد حسن عبدالسيد الدلال - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- حسين علي دخان عقلة - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- حسين عيد محمد العجمي - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- حمد عبدالله عبدالرحمن عبدالله العجمي - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- خالد عبدالله خالد هذال انعيس المطيري - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- خالد عبدالله ناصر العجمي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- خالد فالح سحمي سند جرى العجمي - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- رايد عجير جابر العتيبي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- روان صالح ناصر راشد الفضلي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- زين محسن عفاش العنزي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- زيد ناصر جلال السهلي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- سالم حمود حسين مشرف سداح العنزي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- سالم علي جواد حسين عبدالرحمن - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- سعد باني نمشان حسن النمشان - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- سعد مناحي فهد حصاد الدوسري - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- سعود حماد دخيل العنزي - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
- سعود مجحم مشبب السهلي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- سيف سهل علي المطيري - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- صالح علي جار الله العازمي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس
- عبدالعزيز خميس عبدالله خضير - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- عبدالله صالح حويل السهلي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- عبدالله عثمان حسين الهاجري - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- عذبي ثومان حمود الشحومي - كلية الحقوق - جامعة طنطا
- عيد ناصر معكام العجمي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة
- فلاح ترحيب محسن الجبلي - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- فوزية بدر حاجي علي حسين الحداد - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق
- في مبارك براك العجمي - كلية طب الفم والاسنان - جامعة القاهرة
- محمد قائد حمد ظاهر ابا ذراع الظفيري - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
- مريم حسين علي حسين بوجره - كلية التجارة - جامعة القاهرة
- هزاع شبيب خالد المطيري - كلية الحقوق - جامعة المنصورة